المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 182-198

أمننة الطائفية في العراق
دراسة في تداخل البعدين الفكري والأقليمي من منظور مدرسة كوبنهاغن

تارا طه عثمان

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: tara.taha@sulicihan.edu.krd

الملخص:

تطورت الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية في الفترة التي تلت الحربين العالميتين، وقد شكلت التهديدات الخارجية عن الدولة محور المواضيع والمبادئ التي قامت عليها الدراسات الأمنية في الحقبة الأولى. وفي الفترة التي شهد العالم فيها نهاية حرب فيتنام، وفتح مراكز الأبحاث الخاصة بالشؤون الأمنية بالإضافة إلى تدشين الرؤى والنظريات الجديدة، تحولت الدراسات الأمنية نحو حقبة جديدة قائمة على مبادئ التعمق والتوسع في الأمن. فإذا كان اللاأمن يستدعي دراسة التهديدات الموجودة ومحاولة الحد منها، فإن الدراسة الحقيقية للأمن في الفترة التالية عنت أن يتم إعادة صياغة ما يتم إعتباره تهديداً. وفي هذا السياق فإن التهديدات قد تكون غير قائمة فعلاً، وأن ما يعرضها ويصوغها كتهديدات أمنية هي رؤيتنا له بصورة معينة. هذا التطور في المفهوم خلق مفهوماً آخر ألا وهو مفهوم (الأمننة Securitization)، والذي هو أحد المفاهيم المطروحة ضمن آراء (مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School).

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمننة، الطائفية، مدرسة كوبنهاغن، العلاقات الدولية.

پوختە:

توێژینەوە ئەمنییەکان لە پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان لە قۆناغی دوای دوو جەنگی جیهانیدا پەرەی سەند و هەرەشەی دەرەکییەکانی سەر دەوڵەتان دیارترین پرەنسیپ و بابەتەکانی ئەو توێژینەوانە بوون لە قۆناغی یەکەمی توێژینەوەکاندا. لەو ماوەیەی کە جیهان شایەتحاڵی کۆتایی جەنگی ڤیتنام بوو، کردنەوەی ناوەندەکانی توێژینەوەی تایبەتمەند لە کاروباری ئەمنی، جگە لە دەستپێکردنی دید و تیۆری نوێ، توێژینەوە ئەمنییەکان بەرەو سەردەمێکی نوێ گواستراینەوە کە لەسەر بنەمای بنەماکانی قوواڵبوونەوە و... فراوانکردنی ئاسایش. ئەگەر نائەمنی پێویستی بە لێکۆڵینەوە لە هەرەشەکانی هەن و هەوڵدان بۆ کەمکردنەوەیان هەبێت، ئەوا لێکۆڵینەوەی ڕاستەقینەی ئاسایش لە قۆناغی دواتردا بە مانای دووبارە دارشتنەوەی ئەو شتە بوو کە بە هەرەشە دادەنرێت. لەم چوارچێوەیەدا ڕەنگە هەرەشەکان لە ڕاستیدا بوونیان نەبێت و ئەوەی وەک هەرەشەی ئەمنی دەیانخاتە ڕوو و فۆرمولەیان دەکات، تێڕوانینی ئێمەیە بۆیان بە شێوەیەکی دیاریکراو. ئەم پەرەسەندنە لە چەمکەکەدا چەمکێکی دیکەی دروستکرد، ئەویش چەمکی (ئەمنگەریکردن) بوو، کە یەکێکە لەو چەمکانەی کە لە چوارچێوەی بۆچوونەکانی (قوتابخانەی کۆپنهاگن)دا خراوەتەڕوو.

کلیلەوشە: ئاسایش، ئاسایش، تائیفەگەری، قوتابخانەی کۆپنهاگن، پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان.

Abstract:

Security studies in international relations developed in the period following the two world wars, and external threats to the state formed the focus of the topics and principles on which security studies were based in the first era. In the period in which the world witnessed the end of the Vietnam War, the opening of research centers specialized in security affairs, in addition to the launch of new visions and theories, security studies shifted towards a new era based on the principles of deepening and expanding security. If insecurity requires studying existing threats and trying to reduce them, the real study of security in the following period meant reformulating what is considered a threat. In this context, the threats may not actually exist, and what presents and formulates them as security threats is our vision of it in a certain way. This development in the concept created another concept, namely

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

the concept of (securitization), which is one of the concepts put forward within the views of (Copenhagen School).

Keywords: Security, securitization, sectarianism, Copenhagen School, international relations.

المقدمة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي

المطلب الاول: ماهية الدراسات الأمنية

المطلب الثاني: ماهية التوظيف الطائفي

المبحث الثاني: التأطير الفكري وسياق صنع الأمننة الطائفية

المبحث الثالث: محفزات الأمننة الطائفية

المقدمة

إرتبط الأمن في المنظور التقليدي تأريخياً بكيفية إستعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الوطنية، وإستقلالها، وإستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. وفي أغلب الحالات تم تصور وتصوير التهديدات بأنها خارجية أوبتأثيرات خارجية. إلا أن المنظورات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية طرحت مسائل ذات طبيعة علائقية بالطرف الذي يدرس التهديدات ويصوغها على شكل محددات فكرية لتبرير سياسات معينة. وفي هذا السياق يمكن أعتبار الشرق الأوسط والعراق تحديداً البؤرة التي تركزت فيها السياسات الطائفية، حيث يحاول البحث دراسة إشكالية العلاقة بين الطائفية والأمننة بالشكل الذي تطرحه مدرسة كوبنهاغن، وكيف يتم صياغة الخطاب الذي يصيب إنتماء الأفراد ويحتويهم في في مواجهة قضية دينية بآليات سياسة. وكيف تستخدم الطائفية كأداة للأمننة.

تفترض الدراسة أن الطائفية السياسية في العراق، كانت في البداية وسيلة لتصنيف ديني قبل وفي أثناء عام 2003، إلاّ أنها تحولت فيما بعد إلى متغير سياسي مُهدَد من قبل النخبة السياسية الفاعلة، ورؤيتهم إلى ضرورة إشراك الجماعة في القناعة، عن طريق اللغة والخطاب والتمثيلات الضرورية الكفيلة بتخويلها لإتخاذ السياسات الإستثنائية لدرء التهديدات الواقعة على الطائفة.

إن رواج وفاعلية المتغير الطائفي في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً يدعو إلى التساؤل عن الحاضنة الفكرية، والمحفزات التي تشجع وتوجه السياسات الطائفية في المنطقة، لذا يستمد هذا البحث مفهوم الأمننة من مدرسة كوبنهاغن ويحاول كشف سياقه المتقارب مع مسألة الطائفية الموجودة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تأطيره مفاهيمياً وفكرياً وإقليمياً، بالإضافة إلى تحليل الأسباب والمحفزات المؤدية إلى رواج الطائفية على المستوى الفكري والإقليمي. ولأجل بحث المتغيرات السابقة الذكر، فقد تمت هيكلة، المبحث الأول عن الإطار المفاهيمي، والثاني عن التأطير الفكري وسياق صنع الأمننة الطائفية، أما الثالث فعن محفزات الأمننة الطائفية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

تعد مسألة الأمن في العلاقات الدولية من المسائل الشائكة الواسعة والمركبة في الوقت نفسه، ولتحليل وتفسير المسائل الأمنية في العلاقات الدولية سيعرض البحث التطور الذي شهده مجال الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية في إطاره التأريخي والمرتبط بتطور السياسة والعلاقات والنظام الدولي. فالتحولات في السياسة والعلاقات والنظام الدولي لم ولن تكف عن التطور من جهة والتوازي مع الدراسة المنهجية للحقل من جهة أخرى فقد دشنت النظريات النقدية في العلاقات الدولية منظورات مختلفة ومستجدة بخصوص العلاقات الدولية، وتعد مدرسة كوبنهاغن أحدى المدارس التي تطورت في الحقبة النقدية من تطور نظريات العلاقات الدولية.

أما الطائفية فهي من المفاهيم المتعددة الاستعمالات والدلالات والمتداخلة مع العديد من المصطلحات الأخرى كـ(الطائفة، الإثنية، المذهب). كما أن الطائفية تم إستعمالها في العديد من السياقات (الثقافية، الدينية، الإجتماعية، السياسية، الأمنية)، وكمرادفة لجهة فكرية وروحية من جهة أو مادية موجودةً من جهة أخرى.

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين لتفسير وتحليل و تحديد ماهية كلا المفهومين.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المطلب الأول: ماهية الدراسات الأمنية

إرتبط الأمن في المنظور التقليدي تأريخياً بكيفية إستعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الوطنية، وإستقلالها، وإستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. حيث أن الأمن كان مرادفاً للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالإعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك الى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لإحتكار هذا الحقل المعرفي[1]. إلا أن تلك الرؤية بدأت تتغير بحكم تغير ظروف إستعمال الدولة لقوتها كما تغيرت مكامن تفسير وتقدير التهديدات المزعومة على أية دولة من الدول. وبالتوازي مع تغير مفهوم الأمن، فإن الدراسات الأمنية شهدت تغييراً جذرياً من حيث المفاهيم والإصطلاحات والمدارس الفكرية التي تتبناه، لأجل توضيح مراحل تطور الدراسات الأمنية، سيتم تقسيم هذا الفرع إلى محورين وكما يلي:

أولاً: تطور الدراسات المتعلقة بالأمن

إن مسألة القراءة العميقة للتاريخ والولوج إلى الأرشيف العسكري والدبلوماسي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى دراسة الحروب التقليدية ودراسة الإستراتيجيات العليا، كلها كانت دوافع تأسيس دراسات متعلقة بالأمن الدولي.

وبالرغم من كون الفترة مابين 1955-1965، بالفترة الأكثر إنتاجاً في الدراسات الأمنية، والتي تم الاتفاق على تسميتها بالموجة الأولى (والعصر الذهبي) للدراسات الأمنية في أدبيات النظرية السياسية، إلا أن تلك الدراسات إستخدمت مفهوم الأمن باعتباره مرادفاً للأمن القومي[2]. وعدت التهديدات العسكرية المصدر الوحيد للتهديد الذي يمس بقاء الدولة، بما أن الدولة هي المرجع والمعنية الوحيدة بتلك التهديدات.

عنت الدراسات الأمنية بالأمن القومي في حقبة الحرب الباردة أو كانت مرادفاً لها حيث أن الأمن كان يعني الحفاظ على السلامة الوطنية والتعمق في الأسباب المساعدة في الحفاظ على الأمن المتعلق بكل ماهو سياسي ومتعلق بالدولة، حيث يمكن تلخيص النهج السائد في الدراسات الأمنية في تلك الفترة بالدعوة الى الواقعية السياسية والتركيز على ما يسميها (باول ويليامز Paul D. Williams) بفترة الأربع (S) ات هي (الدولة state) (الإستراتيجية strategy) (العلم science) و(الوضع القائم status quo)، حيث أن الدولة تمثل الفاعل الأهم للأمن في السياسة الدولية. وقد كان الأمر يتعلق بالإستراتيجية باعتبارها محور الاهتمام الفكري في التوصل إلى أجدر الوسائل لتوظيف التهديدات وإستخدام القوة العسكرية، وكانت تتعلق بالعلمية باعتبار وجوب كونها مجردة وموضوعية، وتماثل العلوم الطبيعية في أصالتها. أخيراً عكست الدراسات الأمنية مواضيع ذات طبيعة تقليدية ومحافظة وهدف الأكاديميين فيها هو الحفاظ على الوضع الراهن ومنع التغيير بشرط إستمرار مواقع دولهم دون الإضرار بمكانتهم في السياق الدولي[3].

إن الدول كانت هي البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن في السياسة الدولية في الحقبة السابقة الذكر، وبما أن النظام الدولي فوضوي وهو تحديداً ما أدى إلى فرض ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن، أولها، الدولة هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن لأنها هي إطار النظام وأيضاً المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة، وهذا ما يفسر سيطرة السياسة ذات العلاقة بـ(الأمن القومي)، ثانيها، تقيم دينامية الأمن القومي علاقة سببية ومتبادلة للإعتماد بين الدول، وقد لا تسيطر قضايا الأمن الداخلي على أجندة الأمن القومي، لكن التهديدات الخارجية تشكل عنصراً أساسياً لمشكلة الأمن القومي. ثالثا، أنه في ظل الفوضى –بما أنه لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي_، يكون الأمن دائماً نسبياً[4]. حيث تتم مقارنته بما لدى الأخرين من الدول من المقومات الصلبة والعسكرية والضامنة للأمن.

[1]) د. عادل زقاغ، المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 3, العدد 5، 2011، ص 2.

[2]) Stephen M. Walt, The Renaissance of Security Studies, International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2, 1991, pp 211-239.

[3]) Paul D. Williams, Security Studies An Introduction, Second edition, Routledge, New York, 2013, p3.

[4]) د. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 160، السنة 41، القاهرة، 2005، ص56.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 182-198
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

ثانياً: نحو الأمن المجتمعي والأمننة في منظور مدرسة كوبنهاغن للأمن

يعتبِر (ستيفن والت Stephen M. Walt) عقد السبعينات من القرن المنصرم بداية فترة النهضة للدراسات الأمنية بالتزامن مع نهاية حرب فيتنام وقرار مؤسسة (فورد FORD) بتمويل مجموعة من مراكز الأبحاث الخاصة بالشوؤن الأمنية والأمن الدولي بالإضافة الى ظهور مجموعة من المتاهات السياسية العملية والنظرية التي ساعدت في قيام تلك النهضة التي تميزت بمجموعة سمات ميزتها عن الموجة الأولى من دراسات الأمن، ويمكن تلخيصها في: إستخدام التأريخ، تحدي نظرية الردع العقلاني، سياسات السلاح النووي، الحرب التقليدية، السياسات العليا للولايات المتحدة الأمريكية واقترانها بالعلاقات الدولية، تشجيع المراكز المتخصصة بالدراسات الأمنية في الأوساط الأكاديمية كموؤسسة (راند RAND) و قسم الأمن الدولي في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية سنة 1988، ونهاية حرب فيتنام، وإمكانية الولوج الى البيانات والمعلومات[5].

بالإضافة الى تدشين كتاب (باري بوزان Barry Buzan) "الناس، الدولة، الخوف" الصادر سنة 1983 الذي أسس للتساؤل والشك حول إثنتين من الـ(S)ات على الأقل، بما أن الأمن أصبح غير ذا تعلق بالدولة فقط، بل متعلقاً بجميع المجاميع البشرية التي تتأثر وتؤثر في العوامل التي ليست بالضرورة متعلقةً بالدولة أو الإستراتيجية المتبناة في الدول فحسب، فالأمن هو نتيجة للتفاعل الحاصل -بحسب بوزان- بين خمسة قطاعات هي بالتوالي: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الإقتصادي، الأمن الإجتماعي، الأمن البيئي[6].

إن تلكم المستجدات جميعها كانت شروطاً وأسباب التطور الحاصل في الحقل، حيث أن الدراسات شهدت إنعطافاً وتوسعاً وتعمقاً، بالتزامن مع الدراسة النظرية المنهجية المتخصصة والأكثر تمعناً وجدةً مما سبق حيث أصبح الباحثون المدنيون ذوي المصداقية خبراءً في الإستراتيجية العسكرية، حيث أن النقاش حول مفهوم الأمن بدأ مع تغير الأسئلة المتعلقة بالأطراف المعنية بالأمن وبالتالي تغير محاولات الاجابة عن تلك الأسئلة، حيث أن طبيعة النظرة إلى الدول والمهام الواقعة عليها بدأ بالتغير وخصوصاً منذ تدشين الرؤى النظرية الجديدة والضرورية في الحقل تبعاً لتغير الظروف المنشِئة للحقل.

من المهم ذكر مجموعة من المنظرين المساهمين في تغيير المفاهيم المتعلقة بالأمن والمؤمِنين (الدولة أو الجهة الواقع على عاتقها تأمين الأفراد والجماعات)،والمؤمَنين (الأفراد والأفكار والجماعات التي تؤمننها) في العلاقات الدولية وهم إجمالاً المتعارف على تسميتهم بالمنتمين لـمدرسة كوبنهاغن وهم (باري بوزان، أولي ويفير Oly Weaver، وجاب دي وايلد Jabb de Wild)، الذين قدموا أنجع الخطابات المعرفية للحقل حتى الان، حيث أنهم ينطلقون من أن الامن يعني "العمل على التحرر من التهديد" وترجمة ذلك دولياً يعني " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى من الأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً إلى حدٍ معقول سلسلة من الاهتمامات الأساسية حول شروط حماية هذا الوجود"[7]. إن ما تطرحه مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية مستند إلى تأسيس فكرة مستجدة للأمن هي أعمق وأشمل وأكثر تماساً مع المجتمع.

إن تغيير الموضوع الأساسي في الدراسات الأمنية من الدولة وتوجهه إلى المجتمع أدى إلى تحول سمة الأمن القومي" نحو "الأمن المجتمعي" الذي هو أحد المفاهيم المعتمدة للتحليل الأمني للمدرسة، بالإضافة إلى "نظرية الأمننة". حيث يعرف (بوزان) الأمن المجتمعي بـ"كونه الإستمرار، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والأعراف والعادات"[8].

ما يعني أن البعد الإجتماعي يشتمل على المجال المتعلق بدور الخطاب والأفكار والهويات، وهو مجال دراسي حديث في العلاقات الدولية، فما عاد التركيز البحثي على دور القوى والعوامل المادية (المعطاة سلفاً Pre-given) مجدياً تحليلياً في ظل التعقُّد المتزايد للظاهرة الدولية. وبذلك زادت الأصوات الداعية إلى نقل مستوى التحليل من الأنطولوجيا المادية الموضوعية ألى الأنطولوجيا الإجتماعية (البينذاتية Inter-subjective) التي تفترض أن دور العوامل الإجتماعية يمكن أن يكون أكثر حسماً في فهم التغيير في

[5]) Stephen M. Walt, The Renaissance of Security Studies, International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2, 1991, p 216. In, https://www.jstor.org/stable/2600471.
[6]) Paul D. Williams, Security Studies An Introduction, Op. Cit, p 4.
[7]) Barry Buzan, New patterns of global security in the twenty- first century, International Affairs, Volume 67, Issue 3, 1991, p 431.
[8]) Barry Buzan, People, State, Fear The National Security Problem in International Relations, Wheastsheaf Book limited British Library Cataloguing,1983, p19.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

السياسة الدولية[9]. فالأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير إلى ظهور شعور الـ"نحن" المتميزعن "الاخر" هذا الاخر سواء كان إثنية أو طائفية دينية أوغيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف "نحن". بالإضافة الى قدرة المجتمع على الإستمرارفي طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية[10].

أما عن نظرية الأمننة، فمفادها أن تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمننة. حيث يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة _وتحديداً النخبة الفاعلة في الدولة_ وإضفاء الطابع الأمني على مجموعة معينة من المشاكل دون الأخرى[11]. الأمن هنا هو القدرة الخطابية على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها.(علماً أن توضيف التأريخ في تلك المسألة يقع ضمن هذ الإطار)، وهذه الامننة لاتتم دون تدخل المجتمع، والدور المناط بالمجتمع نابع بحسب النظرية من إعتبارين: أولاً، من خلال تبني الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي، ثانياً، تبنيه مفهوماً لغوياً للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل. وفي ذات السياق يسأل (أولي وايفر) عن ماهية الأمن ويقول " ماهو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن أن نعتبر الأمن فعلاً خطابياً. وهنا فالأمن ليس إشارةُ تحيل إلى شيء ملموس، إن الكلام في حد ذاته هو الفعل"[12]. بل "إن الأمننة تصبح ممارسة إستراتيجية (براغماتية) تحدث ضمن السياق الثقافي للجمهور والقوة التي يجلبها كل من المتحدث والمستمع إلى التفاعل، إن تلك الإستراتيجية هي أعمق حتى من (فعل الكلام) بما أنها تعمل على ضرورة الإقناع، وفي سبيل ذلك تستخدم العديد من الإستعارات، والصمت، والعواطف، والإيماءات، التي تتمثل قيمتها في أن تكون وظيفية وبحسب الثقافة ومهما كانت القوة النسبية للجهات الفاعلة بالإضافة إلى خلقها قوةً تفاضلية بين المتحدث والمستمع"[13]. والمقصود بالقوة التفاضلية هنا هي القابلية المعرفية التي تميز المتحدث عن المستمع أو المتلقي، حيث أن للأول رؤية وإدراك وكفاءة أجدى مما لدى الثاني. وبالتالي التمييز بين ماتفعله النخبة بالخطاب وماتعنيه به من جانب، وما يخلقه خطابها من تأثير في أذهان الجمهور من جانب آخر.

تهتم المدرسة بتوسيع المفاهيم التي تدل على التهديدات الأمنية، وتتناول العمليات الاجتماعية التي تتعلق بالهوية، كما تؤكد على وجود المستوى الأقليمي في التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى نظرية الأمننة[14]. من الممكن إجمال الأمننة في ثلاث وحدات هي: الموضوع أو المادة، الفاعل الموئمِن صاحب الخطاب أو النخبة، والجهات الفاعلة الوظيفية أو الجمهور.

المطلب الثاني: الطائفية سياق الصُنع وأمنية المفهوم

بعد فترة وجيزة من وفاة النبي محمد (ص) في عام 632 م، ظهر نقاش داخل المجتمع المسلم المبكر حول مسألة الخلافة. جادلت إحدى المجموعات التي أصبحت تعرف باسم السنة (من مصطلح أهل السنة والجماعة، الذي يعني مجموعة التقاليد وأجماع الرأي)، بأنه ينبغي اختيار الزعيم القادم من بين الصحابة المقربين للرسول. إعتقدت مجموعة أخرى، والتي ستعرف بسم الشيعة (من مصطلح شيعة علي، بمعنى أنصار علي) أن القائد الجديد يجب أن يأتي من بين عائلة النبي مباشرة. ويدور هذا النزاع المبكر حول الوظيفة السلمية للخليفة المسلم والمسألة الأوسع والمتعلقة بالأساس الأخلاقي للسلطة السياسية والدينية المشروعة في الإسلام. على مدر 1400 عامٍ التالية أنتج هذا الخلاف الفرعين الرئيسيين للإسلام، اللذَين تتبع أصولهما المتداخلة والمتميزة التفسيرات المتضادة للتاريخ جذورها إلى هذا الانشقاق في القرن السابع[15].علماً أن هذا الإنقسام هو الحدث فقط، إلا أن تداعياته وتوضيفه إجتماعياً ودينياً وسياسياً وأمنياً هو ما سيحاول هذا البحث دراسته وفهمه. أي ان سرد ذلك الانقسام يوضح كيفية الاختلاف وليس تحليل أسباب الانقسام السياسي في الوقت الراهن. تمثل الطائفية في العلاقات الدولية التأثير والدلالات التي يمثلها الدين، وبالتالي التداعيات التأريخية وتأثيرها وهو الأمر الذي يُصعِب مسألة تعريف الطائفية.

[9]) محمد حمشي، الطائفية أداة للسياسة الخارجية مقاربة من منظورحقل العلاقات الدولية، في، مجموعة مؤلفين، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019، ص269.

[10]) Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of International Security Studies, Cambridge university press, 2009, p 212-214.

[11]) Ib. id, p 214.

[12]) Ole Waever, Securitization and Desecuritization, in Barry Buzan and Lene Hansen ed, International Security: Widening Security, vol 3, Los Angeles, Sage Publications, 2007, p66-99.)

[13]) Thiery Balzacq, The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context, European Journal of International Relations, SAGE Publications, p174. In http://www.sagepublications.com

[14]) Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op. Cit, p 35.

[15]) Nader Hashemi and Danny Postel, The Sectarianization Thesis, In Nader Hashemi and Danny Postel (Ed), Sectarianization Mapping the New Politics of the Middle East, Oxford University Press, 2017, p 1.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 182-198
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الطائفة هي الجماعة المنشقة عن التيار الأصلي (Orthodox) للمعتقد. أما في الشرق الأوسط فالباحثون الغربيون (والسنة أيضاً) يصفون خطاءً المسلمين السنة بالتيار الأصلي للمسلمين، والشيعة بالتيار المنشق (Heterodox) من المعتقد. إن للمصطلح دلالات سلبية ناتجة عن دلالته إلى جماعات تعتبر نفسها خارج المجموع وقد تكون باعثاً على بدء التوتر[16].

أما الطائفية، فهي نتاج إختلافات وإنشقاقات دينية، أسفرت عن ظهور فرق وطوائف وجماعات تدعي حيازة التفسير الصحيح للدين، وكيفية تسخير هذا التفسير في القوة السياسية والعسكرية، مدعيةً، بأن الطوائف الأخرى ضالة ومنشقة عن الأصل، وليست على حق. مما أثر وأضر بالإستقرار المطلوب لإستدامة تطور المجتمعات بالشكل الطبيعي، بسبب وجود معضلة الطائفية، حيث أن كل طائفة متربصة بالأخرى ومراقبه لها ولقوتها العددية ومجالها الجغرافي والسياسي. فالطائفية السياسية موجودة ومحددات نشأتها هي خلفيات حاضرة ومنعكسة على الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية مما يشكل (هذا الحضور) الجزء الأقوى من مشكلة تحديد ماهيتها. وإذا كانت الطائفة متعلقة بالدين، فالطائفية متعلقة بالسياسة. وإن مسألة الفصل أو الوصل بين الدين والسلطة السياسية تمثل الحد الفاصل بين الطائفة والطائفية.

الطائفية ليست إنتماءً لفرقة دينية (Religious sector)، فقد عاش الفرد في الفرقة الدينية، الطائفة الدينية المحلية باعتباره جزءًا عضوياً منها. أما الطائفية، فلا تعني أن يعيش الفرد في الجماعة، بل تعيش الجماعة فيه، إنها تسكنه حتى لو لم يتشارك القيم معها بالضرورة. المهم هو الهوية الدينية الناتجة من تذوت الجماعة الدينية أو المذهبية مع العلمنة، وتتقاطع مع جماعات أخرى، أو تنحل، أو تقوم بذاتها عندما يحتل فيها التعصب للجماعة محل التعصب للعقيدة[17]. وإذا كانت الطائفة قائمة على أساس الإختلاف المبني دينياً ومذهبياً، فالطائفية قائمة على أساس الإختلاف الموضَف سياسياً والمكَرس أمنياً.

وقد عبرعن هذه المعضلة الكاتب (فنر حدّاد)، في كتابه (فهم الطائفية العلاقات السنية الشيعية في العالم العربي الحديث)* بقوله "إن أحد أسباب كون تعريف الطائفية صعباً هو أنها أصبحت من الناحية العملية إختصاراً ودلالةً على العديد من جوانب الهوية الطائفية والعلاقات الطائفية"[18]. إن ما يحاول (حَدّاد) توضيحه هو أنه بالرغم من إستعمال المصطلح في سياقات متعددة ومتنوعة وبتداعيات واسعة إلا أن المجال الأكاديمي غائب إلى حد بعيد في دراسته والوقوف على دلالاته العلمية وبخاصة في العلاقات الدولية حيث أن من المتصور أنها تمثل التأثير والدلالات التي يمثلها الدين، من جانب ولكنها في الواقع وظيفة للسياسة المعاصرة وليست عن ديانات وإختلافات دينية من جانب اخر وهو الأمر الذي يصعب مسألة تعريف الطائفية، لذا فإن تعريف المصطلح يتطلب محاولة تحديد عناصرها للوقوف على تعريف معتمد في هذا البحث. وهي:

أولاً:العنصر الديني: يتجلى الدين ضمن الطائفية كلوحات تراجيدية معلقة على حائطها. والسردية التأريخية لتشكل الجماعة الشيعية تصورهم مظلومين منذ وقت مبكر من الإسلام، أي منذ سُلِب الإمام علي بن أبي طالب حقه في خلافة رسول الله، وقد تجلت المظلومية في أكثر صورها مأساوية عند مقتل الإمام الحسين وأهله وأصحابه على يد الحاكم الأموي يزيد بن معاوية، وهي مظلومية مستمرة من قبل السلطات المتعاقبة، ولأن قضية الإمام الحسين هي حجر الزاوية في الخطاب الشيعي العام وهي من أهم المؤثرات النفسية في الذاكرة الشيعية، فقد تطورت المظلومية تأريخياً عبر الخطب الموسمية التي تلقى على مسامع الحاضرين في ذكرى عاشوراء(مقتل الإمام الحسين)، لتتحول المصيبة من حادثة تأريخية مفجعة للمسلمين جميعاً، الى حالة مظلومية قدرية مصاحبة للفرد الشيعي منذ ولادته وحتى مماته، بكل ما يحتويه هذا الشعور من تبعات على سلوك الفرد ومواقف الجماعة وقراراتها[19].

ثانياً: العنصر الهوياتي: إن الأثر التراكمي للمعتقدات الموجودة والإدراك المشترك لدى الأفراد يشجع على التعريف الوقائي للذات وهو ما أدى إلى صياغة الهوية.

---

[16]) Lawrence G. Potter (Ed), Sectarian Politics in the Persian Gulf, Oxford University Press, 2014, p2.

[17]) عزمي بشارة ، الطائفة، الطائفية ، الطوائف المتخيلة، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، ص31.

*) يعرض الباحث في كتابه المذكور مجموعة كبيرة من تعاريف ومفاهيم خاصة بالطائفية، والتي تستند أكثرها (خطأً) على أن الطائفية كانت موجودة بشكلها الحالي (السياسي) منذ الإختلاف الأول على خلافة النبي (ص)، ويبحث بالتالي عن التعريف الذي يمكن الإستناد عليه في المجال الأكاديمي.

[18]) Fanar Haddad. Understanding Sectarianism Sunni-Shia a Relations in the Modern Arab World, Oxford, Oxford University Press, 2020, p3.

[19]) بدر الإبراهيم و محمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2013، ص32.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

يقول بشارة "الطائفية ظاهرة إجتماعية وليست خياراً سياسياً فردياً. وحتى حينما تطرح كأنها خيار ثقافي سياسي أمام الفرد، تكون الطائفية قد نشأت وإنتشرت وأصبحت من محددات الجماعة التي ينتمي إليها، بحيث تختلط الطائفية بالطائفة، ويسهل على الطائفيين الإدعاء أن الطائفية متطابقة مع الإنتماء إليها والتنكر لها والذي تدينه الطائفية، ويصبح خيار الإنتماء إلى الطائفة من عدمه، خياراً وهمياً، في حالة هيمنة الطائفية. فالطائفية هي نفي لحرية الإختيار هذه، ومن ثم يصبح الصراع مع الطائفية شرط ممارسة هذه الحرية[20].

بغض النظر عن المسار الذي يتم إستعمال الطائفة فيه فإن إرتباطها بالهوية المبنية عليها هي جوهر القضية، حيث يصفها (أُسامه مقدسي) بـ"أنها نشرُ للتراث الديني كعلامة أساسية للهوية السياسية الحديثة"[21]. أي إعتماد التراث الديني القديم في بناء التمايز الهوياتي المعاصر.

ويحدد عزمي بشارة هذا العنصر وفقاً للسياق اللآتي "الطائفة الدينية هي جماعة هوية تميز نفسها عبر الانتساب إلى العقيدة أوالمذهب، إذ تعتبره محدداً إجتماعياً وسياسياً ذا أهمية. وهي تتحول في المجتمعات المتدينة، الى كيان إجتماعي- سياسي له دور في المجال العمومي، وقد يتصدر مجموعة الهويات التي تحدد تعريف الفرد لذاته، وتحدد سلوكه، وموقف الآخرين منه بسبب إنتمائه إلى طائفة بعينها، ويمكن أن تتدهور الطائفية لتصبح شكلاً من أشكال العنصرية بوصفها تركيباً إجتماعياً ثقافياً لتكريس الإختلاف وجعله أساساً لبناء السياسات والتمييز بين البشر على أساس هذه الفوارق المركبة اجتماعياً"[22].

ثالثاً: العنصر التأريخي السياسي: من خلال البحث عن الأصل السياسي للطائفة، تمت ملاحظة وجود رأيين بخصوص هذا العنصر حيث أن الأول يرى أن التأريخ ليس عبارة عن سرديات مرتبطة بالماضي فقط بل إنه يمثل القاعدة المنشئة لنوع محدد من الإنتماء، لأن كل محطة من ذلك التأريخ عززت وقَوت الوجود الراهن للطائفية.

يساند هذا الرأي من يعتقدون أن إنهيار أنظمة الشرق الأوسط والدول بأكملها "رفع الغطاء" عن الإنتماءات السياسية القديمة و"الصراع الداخلي للإسلام" الموجودة منذ أمد بعيد، والتي كانت معلقةً لفترات زمنية محددة [23]. أما الرأي الثاني فيرى المفهوم حديثاً وغير ذا إرتباط بالماضي. ومساندةً للرائ الثاني يتساءل (لورنس ج. بوترLawrence G. Potter) "إذا كانت الطائفية ذات جذور من الماضي، فهل يعني ذلك أن السلسلة الطويلة للحروب التي جرت بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر بين الأمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، يمكن إعتبارها صراعات بين الشيعة والسنة، أم أنها كانت صراعات سياسية محضة"[24].

ويرجح البحث الرأي الثاني، حيث أن مفهوم الطائفية لم يوجد بالصيغة الحالية في المجال السياسي، إضافةً إلى أن الطوائف شهدت مراحل من السلام والتعايش المجتمعي في الكثير من الاحيان.

ووفقاً لأسامة المقدسي، فإنه "قبل القرن التاسع عشر لم يُعَرف المنتمون للنخبة المحلية أنفسهم قبلياً أو وطنياً، بل بوصفهم وجهاء في مقابل العامة، وعقلاء عارفين في مقابل جهلاء عاميين"[25]. أي أن التمايز الهوياتي كان مؤسساً على أساس طبقي إجتماعي ليس أكثر، وخصوصاً ضمن النخبة الحاكمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تمثل ظاهرةً حديثة نشئت عند تقاطع الكولونيالية الأوروبية والتحديث العثماني في القرن التاسع عشر.

كما أن من الضروري الإشارة الى ما وضحه (عزمي بشارة) في كتابه "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة" عن السياق التأريخي للطائفية، بأن السياسة لم تكن قائمة كمجال عمومي في عهود الخلافة الإسلامية والدولة السلطانية حتى العثمانية ماقبل التنظيماتية الحديثة، ولذلك لم تكن الطائفية السياسية ممكنة. أي أن الطائفية الوحيدة الممكنة هي المتجلية في التنافس بين الزعامات التي تنتمي الى جماعات إثنية أو قبلية أو دينية على النفوذ والمواقع والحضوة عند الحاكم. وتلك الزعامات لم تولِ أهمية لتسييس العامة، أو تطييف "طوائفها" سياسياً. فقد كانت في الحالتين الصفوية والعثمانية تكتفي بالتمذهب، ولم يخطر التطييف السياسي ببالها،

---

[20]) عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[21]) Ussama Makdisi, The Culture of Sectarianism Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon, University of California Press, 2000, p 7.

[22]) عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[23]) Fredrecic Wehrey, Beyond Sunni and Shia The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East, Oxford University Press, 2017, p2.

[24]) Lawrence G. Potter (Ed), Sectarian Politics in the Persian Gulf, Oxford University Press, 2014, p3.

[25]) Ussama Makdisi, The Culture of Sectarianism Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanan, University of California Press, 2000, p29-30.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

لأن مجال المشاركة السياسية لم يكن مفتوحاً للعامة أصلاً. ولم يكن "الشأن العام" عمومياً، بل خصوصياً. بدأ تسييس الطوائف عمودياً في مرحلة مشاركة العامة في السياسة. وهذا نتاج العصر الحديث[26]. أي أنها لم تكن موجودة بصيغتها المتجلاة في السياسات القائمة في الوقت الحاضر.

إن العناصر السابقة هي المكونة البارزة للطائفية حيث لايمكن بتر جذور تكون الطائفة عن الطائفية. وحين يتم توصيف سياسة ما بالطائفية فإنها تستحضر جميع العناصر السابق ذكرها في نفس الوقت فلا يمكن إقصاء العنصر الديني للطائفية فلابد من وصف ونعت جماعة منتمية لطائفةٍ معينة بغير إنتمائها الديني فما أسس لذلك النوع من الإيمان هو ذاته الذي أسس للإيمان المعاصر بالتشَيُع في صيغته الحالية كما أن العنصر السياسي التأريخي موازٍ للسياق الطائفي لأنه يمثل التقليد المنشئ لهذا النوع من السياسة، والتمايزات السياسية التي تمت إقامتها على الأساس الأول للطوائف وهو شئ لايمكن نكرانه أو إلغاؤه، فالإنقسامات الأولى على أساس المظلومية التأريخية هي ذاتها التي تم الاستناد عليها والممتدة حتى التقسيمات على أساس الطائفة في العراق سنة 2003. إن ما يمكن الإختلاف فيه في الطائفة هو أن تكون الطائفية هي الهوية، لأن الإنتماء الهوياتي هنا يكون للثقافة الطائفية إجتماعياً وسياسياً وليس للمكون الطائفي. إذن هي إختيار سياسي جماعي ولا يمكن أن يكون خياراً فردياً حينما تتعلق المسألة بالسياق السياسي. بل أن الطائفية في السياق الأمني هي شئ مصنوع صنعاً وليست طوعية بالمرة.

عليه يمكن تعريف الطائفية بأنها: نزعة هوياتية ثقافية مؤسسة على التمايزات الدينية السياسية المنشئةِ تأريخياً على أساس المظلومية المنعكسة في أسلوب التطبيق السياسي في الدول التي توجد فيها كمكون ضمن السياسة، أو قد تعبر حدود الدولة الواحدة وتكوّن أحلاف ومؤسسات سياسية عسكرية تمثلها.

المبحث الثاني: التأطير الفكري وسياق صنع الأمننة الطائفية

إن تغير الموضوع الأساسي في الدراسات الأمنية من الدولة وتوجهه إلى المجتمع، أدى إلى تحول سمة "الأمن القومي " نحو "الأمن المجتمعي" الذي هو أحد المصطلحين المعتمدين للتحليل الأمني لمدرسة كوبنهاغن بالإضافة إلى "نظرية الأمننة". حيث يعرف (بوزان) الامن المجتمعي بـ"كونه الأستمرار، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والأعراف والعادات" [27]. وبما أن الجماعات مؤسسة حول الهوية. أي أن المجتمع والجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة. عليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلكم الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية[28].

من الممكن اعتبار الأمننة مجموعة من الممارسات المترابطة، التي يعتبر نشرها وإستقبالها وترجمتها هي التي تجلب التهديات إلى الوجود، فابتكار نظرية الأمننة مهم لتغيير موقف منظري الأمن نحو اللغة. إن اللغة في نظرية الأمننة ليست معنيةً بما هو موجود (هناك) كما تقول نظريات العلاقات الدولية، بل إنها مكونة للسياسة العالمية، أي أنها _أي اللغة_ ليست فقط "تمثيلية" للواقع. فقد فسرت الواقعية والليبرالية مسألة إنعدام الأمن من خلال تحديد الواقع الموضوعي على أنه تهديد لكيانٍ موضوعي، وعلى النقيض من ذلك فإن ما تم ذكره وفقاً لأتباع الأمننة هو أن التهديد لا يمكن فصله عن التمثيلات الذاتية المتبادلة التي تتعرف عليها المجتمعات من خلال تلك التمثيلات الذاتية التي تمتلكها[29]. يضيف (مايكل ويليامز Michael C. Williams) المزيد من الأبعاد للأمننة، ويعتبر الخطاب غير كافٍ لإستكمال عملية الأمننة داخل الدولة الواحدة أو عبر حدودها الأقليمية، ويقول"إن الصور والتمثيلات البصرية تطور التصورات المهيمنة على الأمننة بالإضافة إلى الخطاب"[30]. وعليه يشكل إنعدام الأمن نوعاً من المعرفة المشتركة أو الموروث الجماعي في المجتمع والذي يتم إستدامته باللغة والخطاب من جانب، وتحديد العضوية الداخلية لكل مجموعة من المجموعات، التي غالباً ما يتم تحديدها في معارضة بعضها البعض من جانب اخر.

---

[26]) عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، مصدر سبق ذكره، ص44.

[27]) Barry Buzan, People, State, and Fear The National Security problem in International Relations, Wheatsheaf Book limited British library Cataloguing, 1983, p19-20.

[28]) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 169، أبوظبي، 2012، ص27-28.

[29]) Thiery Balzacq, A theory of securitization, In, Therry Balzacq, Ed, Securitization Theory How security problems emerge and dissolve, Routledge, New York, 2011, p1.

[30]) Michael C. Williams, Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, Volume, 47, Issue 4, 2003, p 511-531. In https: //doi.org/10.1046/j.0020-8833.2003.00277.x.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

وبما أن الطائفية أفكار وقيم وممارسات خاصة بمجموعة معينة من المنتمين إليها فكراً وقيماً وممارسات، فإن تلكم المتغيرات _اي الأفكار والقيم والممارسات_ جميعها تتطلب سياسات محددة و موجهة نحو تحقيق الغاية الأمنية العليا ألا وهي المحافظة على الخطاب المستند على وجود وإستمرارية الطائفية المرجوة وأمننتها على المستوى الأقليمي والدولي أيضاً.

يقول (أولي ويفر): "عند قراءة الأدبيات النظرية حول الأمن، غالباً ما يترك الباحث دون إجابة وافية على سؤال بسيط: ما الذي يجعل شيئاً ما مشكلةً أمنية حقاً؟ إن المشاكل الأمنية هي تطورات تهدد سيادة وإستقلال كيانٍ سياسي بطريقة سريعة، وتحرمها من القدرة على الإدارة بنفسها، وهنا يجب مواجهة هذا التهديد بتعبئة أقصى قدر من الفعالية"[31]. تلك الفعالية ليست فقط في التعبئة ضد التهديدات بالوسائل المادية فقط، بل أن التعبئة غالباً ما تكون في الحالة الطائفية بالأفكار التوسعية التي يتم الترويج لها من قبل الرموز الكبرى للطائفة، وهو تحديداً ما يمثل جوهر الأمننة الطائفية.

إن للسياسة الأمنية الخطابية دور الموجه في التماهي المطلوب لخلق تصورنا للواقع من خلال اللغة، إن اللغة لاتبني الواقع بل تشكِل تصورنا له، كما أن الأمننة تعتمد فيما يتعلق بالمجتمع على وجود (بيئة إدراكية) [32]. أما في الأمننة الطائفية فالوكلاء (أو النخبة السياسية) يمارسون دوراً أساسياً في مسألة بناء التناقضات الطائفية بشكل يؤدي الى صراع يؤدي بدوره إلى حصول الوكلاء على السلطة أو الحفاظ عليها. حيث يتضمن تأطير قضية على أنها تهديد وجودي بعداً يتعلق بالسياسات المعتمدة للتعامل مع التهديد المضمون، ولايقتصر فعل الأمننة على التلاعب البلاغي، بل يتجاوزه إلى السياسات والسلوكيات اللاحقة لمعالجة التهديد من خلال تأطير قضية ما على أنها تهديد وجودي.

إن هذا المنطق مقبول على نطاق واسع في الأدبيات السياسية بحسب (Raffaella A. Del Sarto)، فهي تؤكد على: "أن المجموعات قد تتبع قادتها بدافع الخوف أو المعلومات غير المكتملة أو الإنبهار بهم _أي بالوكلاء_ في المجموعة في مواجهة خارجها وإستعدائها له. وهذا الزعم هو مساند علمياً حيث تشير الدراسات في علم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي إلى أن المصادر السلطوية و الفئات النخبوية التي تسمى "السلطات المعرفية" قادرة على التأثير على الجمهور بطريقة كبيرة، حيث تعد خبرة القادة وتواصلهم عوامل حاسمة تحدد إستيعاب الأفراد، والإعلام، والمثقفين، وحتى الجيش لتلك الإيعازات التي يطرحها الوكلاء عليهم، وبخاصة في الشرق الأوسط"[33].

توفر مسألة التوقيت الجانب الأخر من الخطاب المطلوب لخلق الأمننة، بمعنى أنه بحكم كون الأحداث الكبرى أو التطورات السياسية التي تؤثر بعمق على المجتمع، مثل الصراعات السياسية والحروب أو الكوارث الطبيعية هي الأداة الاستفتاحية لإعادة التفسير الجماعي للواقع. ففي مثل هذه الحالات، تميل المصادرالموثوقة كالنخبة السياسية، إلى أن تكون ناجحة في تعزيز الروايات التي تقدم معلومات حاسمة ومستجدة عن تلكم الأحداث[34]. وقد وفَر سقوط نظام الحكم البعثي في العراق سنة 2003 ذلك الحدث الذي مثل نقطة تحول بالنسبة للدول الأقليمية وللعراق أيضاً لإعادة تفسير الأمن في الدولِ فرادا أو على المستوى الإقليمي.

المبحث الثالث: محفزات الأمننة الطائفية في العراق

إذا تم الأفتراض جدلاً أن في مجتمع ذا ديمقراطيةٍ راسخة كـ(هولندا Netherlands) يأتي رئيس الوزراء ويروج لجماعة (دينية، طائفة، أو فصيل مسلح يحاول كسب إنتماء الأفراد للإنضمام إليه)، معروفة لدى المجتمع، هل أن من المنطقي أن ينضم مواطنون من ذاك المجتمع إلى تلك الجماعة، أو يثقوا برئيس وزرائهم الداعي لإقناعهم بأن عدم الإنتماء سيعَرض المجتمع (وطائفتهم المفترضة) الى تهديدات أمنية حيوية، والمؤسسات الديمقراطية الى زوال؟ هل سيحصل الأمن على المحتوى من خلال تلك التمثيلات للتهديد والخطر؟ هل سيصدق المواطنون، ويغيرون إنتمائهم من مجتمع مدني إلى تلك الجماعات؟ ما الذي يدفع نخباً إلى اعتبار الطائفية مسألة أمنية في مجتمع ما؟ هل أن الطائفة مهددة في وجودها وإنتمائها الديني والطائفي؟ ما الذي يهدد الطائفة "الشيعية" مثلاً؟ هل توجد تهديدات على نوع الطائفة تحديداً؟

[31])Ole Waever, Securitization and Desecuritization, Op. Cit, p70.
[32]) Thiery Balzacq, The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context,Op.Cit, p181.
[33]) Raffaella A. Del Sarto, Sectarian securitization in the Middle East and case of Israel, International affairs, CHATHAM HOUSE, Volume 97, Issue 3, May 2021, p763. https://doi.org/10.1093/ia/iiab011
[34]) Ib. Id, p 760.

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

إن تلك الاستفسارات الافتراضية هي مداخل للسؤال عن أسباب اعتبار الطائفية مسألةً أمنية في دولةٍ ما، وعدم اعتبارها كذلك في دولةٍ أخرى. إن للطائفية بيئة حاضنة للخطاب الأمني النخبوي المتميز الذي يمكن تحديده كمساند لظهور وانتشار الأمننة الطائفية. يمكن تحديد أبرز صفاتها بما يأتي:

أولاً: ضعف المعايير الديمقراطية: بالرغم من إنتهاء الحكم الدكتاتوري في العراق وتطلع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "في بداية السقوط" والشعب العراقي لإقامة نظام ديمقراطي، إلا إن ذلك لم يتحقق، وقد إحتوى الفشل على عنصرين كانا الطرفان الأساسيان فيه.

1- فيما يتعلق بدولة العراق: أن عدم وجود إرث من المعايير الديمقراطية يترك اصحاب القرار في حالة تخبط لاكتشاف أكثر المناهج تأثيراً للوصول إلى النتائج المرجوة. لذا تم الاعتماد على التصنيف الطائفي لتوزيع السلطة في النظام السياسي الجديد في العراق.

كما أن عدم وجود تأريخ من الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة في العراق_على عكس لبنان مثلاً_ حتى سنة 2003، شجع على تقسيم السلطة السياسية على أساس طائفي وهو ما بدأ منذ تأسيس مجلس الحكم. إلا أن العراق تورط في سلسلة من الصراعات التي يصفها الخبراء بالـ(دورية) والـ(مستعصية)، و(ذاتية الإدامة)، وبالرغم من المحاولات المحدودة لبناء المؤسسات، إلا أن العراق لايزال يوصف بالـ(دولة الفاشلة)، والـ(دولة المجزأة)، بل وحتى (دولة فوضى) [35]. إن تلك الأوصاف لذلك الصراع وتلك الدولة تُبَين أن ذاك التصنيف كان خطأً، وكان الأجدر أن يتم إستحداث المعايير الديمقراطية الغائبة وتأسيسها لإعتمادها في بناء النظام السياسي الجديد وبدء ذاك الاستحداث بفترة مخصصة للمصالحة الوطنية.

2- فيما يتعلق بالولايات المُتحدة الأمريكية: ركزت سياسات الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على سياسة "الأمن والإستقرار" وتعزيز الديمقراطية داخل منطقة الشرق الأوسط عبر وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكان الهدف منه تعزيز الجهود الرامية إلى تحرير النظم السياسية والاقتصادية من خلال الإصلاح الانتخابي والمؤسسي. إن تلكم البرامج لم تعالج القضايا الطائفية بشكلٍ مباشر إلا في إطار حماية حقوق الأقليات[36]. أي أن برامج تعزيز الديمقراطية لم يأتِ بكثير للتخفيف من الإستناد على الطائفية كمعيار. ولم يحقق برنامج تعزيز الديمقراطية ما كان مخططاً له في العراق.

ومن جانب أخر، وكما تعرض _ الباحثة هايدي لين Heidi Lane مديرة مجموعة أبحاث الشرق الأوسط الكبير في كلية الحرب البحرية في الولايات المتحدة U.S. Naval War College_ بالتدريج كيفية تراجع أمريكا شيئاً فشيئاً عن برنامج دعم وتعزيز الديمقراطية لصالح الحرب على الارهاب. حيث تقول "بعد توالي الإخفاقات التي رافقت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، تلاشى مفهوم تعزيز الديمقراطية بحيث أن أمريكا، ومنذ بداية 2006 بدأت التراجع عن أجندتها السياسية الخارجية حيث استهلك (الحرب على الإرهاب) المزيد والمزيد من الموارد البشرية والمالية،... ومنذ تولي الرئيس باراك أوباما* عام 2008 بدأ تعزيز الديمقراطية يختفي بسرعة من الخطاب الرسمي والمناقشات السياسية"، " لقد حصل تحول تدريجي في السياسة الأمريكية، حيث تذكر وثيقة الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 تنظيم القاعدة 17 مرة والديمقراطية 17، وفي ذات الوثيقة للعام 2018، لم يكن هناك سوى إشاراتٍ ثلاث للديمقراطية، وأبعد من ذلك فإن الوثيقة الصادرة عام 2020، تذكر مصطلح (الإرهابي) 94 مرة إلا أن كلمة الديمقراطية لم تظهر ولو مرةً واحدة. كما أعلن الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب بـ"أننا لا نبني الأمة مرةً أخرى، نحن نقتل الإرهابيين" [37]. أي ان الديمقراطية الموعودة التي ادعت أمريكا نشرها، كانت وعداً لم تفِ به من جانبها -على أقل تقدير-. عليه

[35]) Ryan Crocker, Careful in, Careful out, hard lessons from Americas war in Iraq, In Renad Mansour and Thanassis Cambanis, Ed, Iraq 20 years on Insider reflections on the war and its aftermath, A Research Paper, CHATHAM HOUSE, London, 2023, p22-23.

[36]) Heidi E. Lane, Sectarianism and counterterrorism Explaining the “Silent Space” between Policy and Practice, In, Satgin Hamrah Ed, Contextualization Sectarianism in the Middle East and South Asia Identity, Op Cit, p 137-139.

*) أن أحد أبرز اللذين يرون أن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط هو بسبب ما يسميها(خطأً)، العداوات الدموية القديمة المتجذرة في الكراهية والتناقضات المفروضة بين السنة والشيعة، هو الرئيس (أوباما)، حيث أنه، وفي عدة مناسبات صرح أن"الاختلافات الطائفية القديمة" هي وسيلته لشرح الصراع". ويؤكد أن هذه "الانقسامات القديمة" تدفع عدم الاستقرار في العالم العربي الذي " يتجذر في الصراعات التي يعود تأريخها ألى آلاف السنين". للمزيد أنظر: Ted Cruz, How US can stop ISIS, CNN.com, September 10, 2014. على الرابط: http;//www.cnn.com/2014/09/10/opinion/ted-cruz-how-us-can-stop-isis/.

[37]) Ib Id, p140.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

يمكن القول أن تزامن ضعف المعايير الديمقراطية مع انتفاء المصالحة الوطنية، كان المحفز الأول نحو السلوك الطائفي المؤمنن في العراق.

ثانياً: تزامن الشرعية الطائفية مع فشل الدولة: تستند الأنظمة اللاديمقراطية على آيديولوجيات تُديم حكمها وتنشئ الأساس الذي يؤهلها للتحكم بالشعب، والنهوض بمصالح نظامها واستمراريتها. ويمثل الموروث الثقافي المعتمد على الطائفة مصدراً يحبَذ القادة السياسيون (الطائفيون) اللجو إليه كـ(توظيف الطائفة) حين يشعرون أن فراغاً في السلطة السياسية للدولة موجود وملئ ذاك الفراغ منوط بالجهة الأكثر تأثيراً وتنظيماً وقوة. كما أن وجود البيئة الإدراكية في المجتمع أمرضروري في إختيار الضروف التيسيرية للبدء بالأمننة.

يهتم القائمون بالأمننة بالسياقات الإجتماعية والسياسية والتأريخية التي تصبح فيها مسارات أمنية معينة ممكنة. لماذا من المرجح أن تنظر بعض المجتمعات السياسية إلى بعض الجهات الفاعلة والديناميات على أنها مهددة؟ ما هو الدور الذي تلعبه روايات التأريخ والثقافة والهوية في دعم أو إضفاء الشرعية على أشكال معينة من الأمننة ؟ إلى أي مدً يتم تحديد الإمكانية السياسية من قبل الجمهور المستهدف من الخطاب؟ كيف يتم تمكين بعض الأصوات أو تهميشها لتحديد الأمن والتهديد؟ إن تلك العوامل السياقية أساسية لفهم كيفية عمل الأمننة في سياق معين دون أخر [38]. إن نجاح الأمننة يعتمد على قدرة الفاعل (المؤمنِن) على التعرف مشاعر الجمهور واحتياجاته ومصالحه، وبالتالي ضبط لغته على تجارب الجمهور المخاطَب وإستخدامه مصطلحات يتردد صداها مع لغة المستمع من خلال "الكلام، الإيماءة، والنغمة، والنظام، والصورة، والموقف، والفكرة، وتحديد وسائلها بالإستناد على خرائط للسكان المستهدفين من الشرائح المهمة بالنسبة لهم[39].

وفي العراق يمتد الاستخدام الاستراتيجي للهوية الدينية (كايديولوجيا) الى فترة الحكم الدكتاتوري البعثي الممتد منذ 1979 وحتى سقوطه في 2003. حيث مثلت الهوية الدينية العنصر الذي أراد تعزيزه سواء خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) أو الفترة التي تلته وحتى سقوطه. وقد عمق منظور النظام البعثي أشكالاً من الانشقاقات العرقية والدينية والثقافية على حساب المشاعر القومية حتى. حيث أن الأداة الرئيسية للدولة البعثية هي الدور الذي لعبته الدعاية في استقطاب الشعب العراقي. حاول صدام تسخير مشاعر التضامن بين السكان السنة لصالحه من خلال تصوير نفسه كمؤمن متدين واستحضاره الله في صراعاته مع الغرب. حيث استخدم السنة في سياساته ضد شيعة العراق، والهوية العربية في سياساته ضد الكورد[40]. وهنا يظهر جلياً أن للتمييز المؤُمنِن للطائفية أساس متجذر يمتد الى الحقبة التي سبقت الإحتلال الأمريكي.

بعد الاحتلال بفترة قصيرة نتج انتقال كبير في علاقات القوة من الطائفة السنية الاقلية الى الطائفة الشيعية الأغلبية، حيث أصبح الشيعة مصرين في دعوتهم الى طرد العناصر البعثية من بيروقراطية الدولة[41]. وفي مواجهة التفكك السريع للجيش العراقي، كانت الطائفة الشيعية مدفوعة إلى التعبئة رداً على التهديد المتصَور ليس لأماكنهم المقدسة بل ولحياتهم على أساس فردي وجماعي[42]. مما يؤكد أن السياسات القائمة على الاعتبارات الايديولوجية الموجهة نحو إغناء طائفة معينة ثقافياً وأمنياً واجتماعياً حتى وإن تغير سيتغير ببساطة الى ماهو عكس ذلك وليس تصحيح المسار وإنجاح الدولة والحكم الرشيد، فالفرصة التي واتت الشيعة استغلوها لصالح طائفتهم وليس لصالح رُشد الحكم، وذاك تحديداً ما يصوغ جانباً مهماً من محفزات الأمننة الطائفية ألا وهي إستجابة الجمهور وفهمه للخطاب ووصوله إليه في التوقيت المناسب للنخب السياسية الطائفية اللذين يمثلون الجانب الآخر من تشكيل الخطاب.

بالرغم من كون أحتواء العرق -أياً كان- على صفات فكرية غير مرتكزة على سياسات القوة، إلا أن **النخب** العرقية، وخاصةً تلك التي تواجه تحديات الأمن المحلي، ترى أن الانشقاقات العرقية المجتمعية هي فرص قابلة للإستغلال. حيث تمثل تلك الانشقاقات مبادئ إعادة ترتيب الأولويات الأمنية وفقاً لرؤيتها، وذلك تحديداً ما سيفضي الى تقسيم بين الأمن "القومي" وأمن "الدولة"، حيث

[38]) Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security, European Journal of International Relations, SAGE Publications, 2008, p 573.
[39]) Thiery Balzacq, The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context, p185.
[40]) Satgin Hamrah, Contextualization of Sectarian Conflict and Violence in Iraq, In, Hamrah Ed, Contextualization Sectarianism in the Middle East and South Asia Identity, Op Cit, p 120-123.
[41]) Ib Id, p127.
[42]) Eskandar Sadeghi, Strategic Depth, Counterinsurgency, and the Logic of Securitization: The Islamic Republic of Iran's Security Doctrine and its Regional Implications, In Nader Hashimi, Danny Postel, Sectarianization Mapping the New Politics of the Middle East, Oxford University Press, New York, 2017, p177.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

يمثل الأول أمن مجموعة معينة في حين أن الأخير يمثل أمن المؤسسات والحدود. حين تهيمن مجموعة عرقية واحدة على مجتمع غير متجانس، سيتم فرض تفسيرها للأمن القومي على مخاوف أمن الدولة. وهنا وبحكم ضعف وفشل الدولة، من الحتمي استبعاد المجموعات العرقية غير المهيمنة من حسابات الأمن القومي، والأسوأ من ذلك، أن يتم اعتبارها تهديدات محتملة لأمن الدولة[43]. وبهذا الخصوص يرى الأستاذ (أسكندر بروجردي Eskandar Boroujerdi) بأنه "لم يظهر "إحتكار العنف" الذي يفترض أنه منيع والذي نربطه تلقائياً بالدولة الحديثة إلا في أوروبا الغربية في الذاكرة الحديثة، ولم تشهده أبداً العديد من البلدان في جنوب العالم"[44]. أي أن من الممكن أن يكون الممسكين بزمام العنف في دولة لاديمقراطية هم نخبة متسلطة تمثل ريادة العمل السياسي وأخصائيو احتكار العنف في الوقت نفسه. ويكون احتكار العنف ليس في يد الدولة بل في يد مجموعات متفرقة من القوى السياسية كما في العراق.

ثالثاً: وجود دولة (تعديلية) في المنطقة: من الممكن الاستناد على تعريف (جون ميرشايمر Johan Mearsheimer) في كتابه المعنون "مأساة سياسة القوى العظمىThe Tragedy Of Great Power Politics"، للدولة التعديلية Revisionist State بأنها: تلك الدولة التي لديها نزوع نحو تغييرأوتعديل توازن القوة لصالحها سلماً أو حرباً، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن Status quo powers التي تسعى للحفاظ على توازن القوى الحالي، بل إنها تستخدم القوة -المادية والمعنوية- لتغيير التوازن القائم وتوسيع نطاق قوتها[45]. أي انها تلك الدولة التي ترى نفسها مغبونة في حال استمرارالوضع الدولي على حاله، لذا فهي تعمل بِنية خلق الفرص لتعديل ذاك الغبن سلماً أو بالقوة وبالتأثير في أنماط توزيع القوة لصالحها.

تسعى إيران لتعديل الوضع القائم في الشرق الأوسط منذ ثورة 1979، وقد واتتها الفرصة بعد سقوط النظام السياسي في العراق، وأحداث "الربيع العربي" لتطبيق مشروعها من خلال سياستها الخارجية، ودافعها الأكبر في هذا التعديل هو تقييمها الذاتي لقدرتها على الوجود والتأثير وفرض نفوذها على القوى الإقليمية الأخرى -كإسرائيل-. إن لأيران أدوات وقوى مرتبطة بها تسعى إيران الى تكريس مكانتها كقوة أقليمية بهم، ومن أبرز هذه القوى حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية والعديد من الفصائل والميليشيات الشيعية في العراق. كذلك توضيف "المرجعية الدينية في إيران" والسعي لهيمنة مذهبية على الشيعة، مما يمكنها على التحكم والتحريض[46].

إن بصفتها الدولة الإسلامية الوحيدة التي يحكمها الشيعة في العالم، تسعى إيران إلى تصدير علامتها التجارية من الثورة الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة والإطاحة بالأنظمة الإسلامية التي يحكمها السنة في بلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية[47].حيث أن إيران إنتقلت ومنذ عام 1979من كونها مدافعة متحمسة عن النظام الأقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة إلى الدعوة إلى الثورة في جميع أنحاء العالم الإسلامي بشكل عام والشرق الأوسط والخليج الفارسي على وجه الخصوص[48]. علماً أن المرشد الأعلى الإيراني وقادة الحرس الثوري يميزون بين "الدولة والحكومة" من جهة و"النظام" من جهة أخرى، فالأول مرتبط جغرافياً وزمانياً، ويتوافق مع حدود الدولة القومية الإيرانية، في حين أن النظام غير قابل للإختزال في الدولة، بل يجسد إلتزاماً بالثورة الآيديولوجية والإجتماعية والسياسية، والتي هي سند مهم لتأطير التعبئة في الداخل والخارج[49].

---

[43]) Dylan Maguir, Falling together identity and the Military in fragmented Societies, In, Satgin Hamrah Ed, Contextualization Sectarianism in the Middle East and South Asia Identity, Competition, and Conflict, Routledge, London,2023, p 91.

[44]) Eskandar Sadeghi Boroujerdi, Strategic Depth, Counterinsurgency, and the Logic of Securitization: The Islamic Republic of Iran's Security Doctrine and its Regional Implications, In Nader Hashimi, Danny Postel, Sectarianization Mapping the New Politics of the Middle East, Op.Cit, p176.

[45]) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة د. مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2012، ص3.

[46]) Dr. Munir Abu Rahma and Asia Qurari, Irans Position as a Revisionist Force in the New Balance of Power in the Middle East, International Institution for Iranian Studies. متاح على الرابط Rasanah-iis.org.

[47]) Pouya Alimaqam, Old Stately Friends, New Sectarian Foes, In, Hamrah Ed, Contextualization Sectarianism in the Middle East and South Asia Identity, Op Cit, p 153.

[48]) Ib Id, p54.

[49]) Eskandar Sadeghi, Strategic Depth, Counterinsurgency, and the Logic of Securitization: The Islamic Republic of Iran's Security Doctrine and its Regional Implications, Op.Cit, p165.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

أصبحت إيران أكثر حزماً بعد هزيمة طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق، وإكتساب (حزب الله)* السلطة في لبنان، كما قدم التدخل الأمريكي في العراق زخماً كبيراً لأمننة الهويات السنية والشيعية المتزايدة في الشرق الأوسط[50]. أن لإيران نظرة عالمية مستندة على أيديولوجيتها الدينية الطائفية. علماً أن الإنقسام الشيعي السني بينها وبين جارته اليوم ليس بالضرورة متجذراً في نزاع لاهوتي خالد، بل إن التنافس بين (إيران والمملكة العربية السعودية) هو تنافس بين جارتين مؤثرتين يعود تأريخه الى أكثر من 40 عاماً. لذا فإن الصراع بين الدولتين هو نزاع سياسي حديث أكثر من كونه نزاعاً دينياً قديماً[51].

كما أن طبيعة وخصائص المشاركة الإيرانية في الرؤية الأمنية للمنطقة متشابكة ومتزامنة مع طبيعة وخصائص الأنظمة الموجودة حالياً في السلطة ولايمكن فصلهما، بالإضافة إلى قاعدتها الاجتماعية وشبكات عملائها، والتوازنات الأقليمية الديموغرافية المتنوعة للمجتمعات، بل والأهم من ذلك، ألا وهو التوزيع الطائفي عبر مؤسسات الدولة، وخاصة تلك التي لديها القدرة على الإكراه -كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية- وحيث يكون للميليشيا الشعبية وجود رسمي وصيغة مؤسساتية داخلياً تستغلها لصالح إستدامة التعديل أقليمياً، والذي تبتغيه إيران.

بدلاً من رفع مستوى قدراتها العسكرية التقليدية، التي لم يكن لديها سوى وسائل محدودة نتيجة لحظر الأسلحة الأمريكي، سعت الجمهورية الإسلامية إلى تسخير التعبئة الإجتماعية والسياسية المسلحة للعناصر الموالية سياسياً في الدول الضعيفة، وتأطيرها بشكلٍ خطابي، ما أعطى إيران قدراتٍ متميزة وغير متماثلة وعمقاً أستراتيجياً ضد الخصوم الأقليميين.

وهنا يمكن التنويه إلى مسألتين أساسيتين: أولاً: يتطلب تعديل الوضع الراهن من قبل الدولة التعديلية إنشاء إستراتيجية قائمة على التوسع في القوة اللازمة لإجراء التعديل المطلوب في المنطقة مهما تطلب من تحالفات إستراتيجية عابرة لحدود الدولة، وإقامة المؤسسات العسكرية في الدول الأقليمية والتابعة للدولة المعدِلة (كالحشد الشعبي في العراق، حزب الله اللبناني، الجيش السوري، جماعة الحوثي في اليمن). ثانياً: يستمر النظام في المسألة الأولى طالما إستمرت إرادتها وإمكانياتها في الحصول على ذاك التعديل بتلك المؤسسات، وعلى العكس، قد تنقطع تلك المساندة حين تتغير رؤيتها لكيفية تحقيق التعديل، أو تغير النظام السياسي في إيران. بمعنى أن المؤسسات العسكرية الإقليمية _كالحشد الشعبي وحزب الله_ التي سبق ذكرها يمكن الأستغناء عنها بصورةٍ دراماتيكية حين تمثل تلك المؤسسات تهديداً حقيقياً لاستمرار النظام الذي يبتغي التعديل، نظراً الى أن قطع الصلة بتلك المؤسسات هو أيسر من استدامتها.

رابعاً: فاعلية المركب الأمني الأقليمي الشيعي: إعتمدت نظريات العلاقات الدولية ثلاث مستويات من التحليل والتي هي (مستوى الفرد/ مستوى الدولة / مستوى النظام الدولي)[52]. إلا أن منظري مدرسة كوبنهاغن طرحوا وإستحدثوا مستوً رابعاً يتوسط الثاني والثالث، ألا وهو المستوى الإقليمي.

لقد كان أحد أغراض إختراع مفهوم (المركب الأمني الأقليمي Regional security complex) هي الدعوة إلى المستوى المناسب لنطاقٍ كبير من التحليل الأمني. بعدما كان المستوى الوطني والدولي هما المعتمدان في التحليل. الأقليمية تشير إلى المستوى الذي ترتبط فيه الدول أو الوحدات ببعضها البعض بشكلٍ وثيق بحيث لايمكن اعتبار قضاياها منفصلة عن بعضها البعض. المستوى الأقليمي هو المجال الذي تتفاعل فيه الدول والدولي على حد سواء.

---

*) يدعي (حزب الله) أن واجبه هو حشد الدعم والقيام بالحماية المطلوبة للمجتمعات الشيعية اللبنانية والسورية، كما أرتبطت مشاركتها في الصراع في سوريا بحماية المواقع الدينية الهامة -ضريح السيدة زينب-، ومنذ عام 2013 أتخذت مشاركتها بعداً أكثر حزماً وعلنية ، بما أن الشيعة اصبحوا في مواجهة (خطر غير مسبوق في التأريخ) كما أعلن رئيسه في خطابه عام 2013 . للمزيد عن دور القوى العسكرية الشيعية الإقليمية في المنطقة، أنظر: May Darwich and Tamirac Fakoury, Casting the Other as an existential threat, Global In, http://dx.doi.org/10.1080/23269995.2016.1259231. .Discourse 6:4, Routledge, 2017

[50]) Hele Malmvig, Allow me this one time to speak as a Shi'i: the sectarian taboo, music videos and the securitization of sectarian identity politics in Hezbollah's legitimation of its military involvement in Syria, Mediterranean Politics 29: No 1, 2019, pp 1-24.

[51]) Pouya Alimaqam, Old Stately Friends, New Sectarian Foes, In, Satgin Hamrah Ed, Contextualization Sectarianism in the Middle East and South Asia Identity, Op Cit, p 165.

[52]) J. David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, World Politics, The International System, Vol. 14 ,No. 1, 1961, pp 77-92.

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

من الممكن تعريف المركب الأمني الأقليمي بما يلي:"مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمننة أو اللاأمننة أو كليهما، مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشاكلهما الأمنية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض "[53]. وتظل الفكرة الأساسية هي أن أجزاءً كبيرة من عمليات الأمننة، وقضايا الأمن في النظام الدولي ستظهر ضمن المجموعات الأقليمية أولاً والتي تتميز بتتداخل العوامل السياسية، التأريخية، الثقافية الأقتصادية والصداقات والعداوات والخطابات الأمنية، والعضويات المتداخلة.

إن أقليمية الأمن هي خاصية جوهرية تستند على الإعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية Relational Phenomenon، وعليه فإن من العسير إدراك الأمن لأية دولة دون فهم ما ومن يحيطها وتأثير ذلك عليها وتأثرها بما يدور حولها. وما يميز المركب الأمني الأقليمي حسب (بوزان)، هو تأثره بالعوامل التأريخية من العداوات طويلة المدى (اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الخمير الحمر والفييتناميين) أو بالإلتقاء الثقافي والحضاري (العرب والأوروبيين، شمال وجنوب اسيا ودول أمريكا الجنوبية) كما يلعب القرب الجغرافي دوراً حاسماً في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية. كما أن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

أولاً: الحدود Boundaries: التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما يجاوره. حيث توجد تخوم سياسية تميز الداخل عن الخارج ولكنها سياسية -حدود الدولة والأقليم- وبالتزامن يوجد تطابق يوحد الخارج الأقليمي مع الداخل، ولكنها وحدة عقائدية.
ثانياً: البنية الفوضوية Anarchy Structure: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب ان يشتمل على أكثر من دولة واحدة. (حيث أنه لا توجد دولة في قمة هرم السلطة الأقليمية)

ثالثاً: الإستقطاب Polarity: الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات. وتحدد الطرف المتحكم في المحور.

رابعاً: البناء الإجتماعي Social Construction: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[54].

أن لدولة إيران عمقاً ستراتيجياً متمثلاً في خارجها الإقليمي وليس داخلها فقط. وذاك العمق مستند على العنصر الطائفي الشيعي الفاعل في المنطقة، فالشيعة موجودون في عدد من الدول في الشرق الأوسط وهو ما يمثل حدودهم، كما أن لا دولة من الدول الموجودة في المنطقة يتربع على القمة في هرم السلطة، والقوة المتوزعة في المنطقة هي بصورة (تحالفات عسكرية) مع إيران في العديد من الدول في المنطقة، كما أن المنطقة تتميز بوجود حالات فريدة من الصداقات والعداوات التي يعتبر الشيعة أحد المتغيرات في كثير من العلاقات بين دول المنطقة.

وقد ساهم توسع الوجود الأمريكي في المنطقة خلال رئاسة جورج بوش في 2001-2009، والحذر والانسحاب الذي ميز خليفته (أوباما)، في نشوء وضع تستطيع فيه القوة الأقليمية _إيران_ الاستفادة من الفرص لممارسة درجات متفاوتة من الحكم الذاتي في المنطقة وزيادة قوتها داخل حدود النظام الأقليمي دون الخوف من الردع والمواجهة. وهنا أثبتت الجمهورية الإسلامية إستعدادها لإستغلال تناقص قدرة الدول الإقليمية التي تعاني من الصراعات الأهلية.[55] كـ(سوريا، العراق، اليمن، لبنان).كما عززت الانتفاضات العربية التي تجتاح المنطقة منذ عام 2011 هذا التطور بشكل أكبر. خلقت هذه الاحداث فراغاً في السلطة في سوريا على وجه التحديد، حيث لم يكن أصل الصراع مرتبطاً بالطائفية، ومع ذلك، سارع كلُ من النظام والجهات الفاعلة الخارجية إلى تأمين الخلافات الطائفية بمجرد قمع المظاهرات السلمية ضد نظام الأسد بوحشية، وتحولت إلى أعمال عنف وأدت إلى حرب أهلية. كما "أعادت" القوى الاقليمية إكتشاف قوة سياسات الهوية في سياق التنافس المتزايد بين المملكة العربية السعودية وإيران. جنباً إلى جنب مع تركيا، زادت هذه الدول من إبراز واستغلال الاختلافات الطائفية في سعيها للهيمنة الأقليمية، ولغرض الردع، وسط مستويات متزايدة من العنف والفوضى في المنطقة[56].

إن تصوير الآخر كمصدر لتهديد وجودي لمجتمع معين ينقل النخب من القضايا السياسية العادية إلى السياسة "الاستثنائية"، مع اتخاذ تدابير استثنائية مطلوبة لمواجهة مصدر التهديد، بدلاً من التركيز على مصدر التهديدات الحقيقية، بل وحتى إنتاج الروايات

[53]) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers The Structure of international Security, Cambridge University Press, 2003, 44.
[54]) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers The Structure of international Security, Op. Cit, p 45.
[55]) Eskandar Sadeghi Boroujerdi, Strategic Depth, Counterinsurgency, and the Logic of Securitization: The Islamic Republic of Iran's Security Doctrine and its Regional Implications, In Nader Hashimi, Danny Postel, Sectarianization Mapping the New Politics of the Middle East, Op.Cit, p164.
[56]) Raffaella A. Del Sarto, Sectarian securitization in the Middle East and case of Israel, Op Cit, p 767.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الطائفية وإعادة إنتاجها مع ربطها بالعلاقات المتضاربة[57]. أي أن الممارسات السياسية هي بقرار مسبق لاعتبار الطائفة الأُخرى حلقةً مرتبطة بالحلقة الاقليمية الأكبر وهو تحديداً ما سيخلق دوامة من اللاأمن في السياسة، فكل فاعل، وكل طائفة ليست فقط ما تمثله لذاتها، بل ما تمثله للحلقة الأكبر من المكون الطائفي في المنطقة أو الإقليم، وهو ما يستدعي اعتماد سياسة إستثنائية داخلياً وإقليمياً.

في الختام يمكن القول، إن الأمن يجب أن يتضمن المعاني العميقة للمفهوم، فالأمن لم يعد حكراً على الأساليب التقنية، والأبعاد العملية فقط، إن للأمن جوهر مستند على الأفكار والخطابات الموجهة لتحقيق ذاك الجوهر الفكري القائم على أساس الإدراك الذاتي للهوية (كما في حالة الأمننة الطائفية التي حاول البحث تحليلها وتفسيرها)، وبتغير مواضيع الأمن في الدراسات الأمنية تغيرت الرؤية للفاعلين (كما طرحتها مدرسة كوبنهاغن)، فقد يكون الفاعل دولة إلا أن عملها يكون على مستوى أقليم ما وتكون الدولة بنظامها السياسي ممثلة لذاك الأقليم كما في حالة إيران.

الخاتمة والإستنتاجات

تطورت النظريات الأمنية بإتجاه إعتماد الدولة كفاعل أساسي في بداية تطور حقل الدراسات الأمنية، ألا أن ذلك تغير نحو إعتماد أساس أوسع وأعمق في الدراسات الأمنية، لتشتمل على الجانب الإجتماعي من جهة، وقرائة طبيعة وصيغة التهديدات الأمنية الواقعة على الدولة والمجتمع بصورة مستجدة، من جانبٍ آخر. وبما أن النظريات في العلاقات الدولية توفر الأساس العلمي لتحليل القضايا والسياسة والعلاقات القائمة بين الدول وغيرها من الفواعل، فقد طرحت مدرسة كوبنهاغن مجموعة مختلفة من المفاهيم والعناصر النظرية التي يمكن إعتمادها في تحليل مجموعة من الظواهر والحالات الموجودة في العلاقات الدولية.

وبما أن الشرق الأوسط منطقة معروفة على المستوى الدولي بكثافة الخلافات وتعقدها، وبالحضور الذي يتسم بالخلافات الطائفية، فالبحث كشف توفر مجموعة من الأدلة التي يمكن من خلالها المساهمة في تطوير نظرية الأمننة وبحثها في السياق غير الغربي، إذ أن كثيراً من البحوث بحثتها في الإطار الأوروبي والغربي، وليس في الشرق الأوسط.

تؤكد نظرية الأمننة أن القضايا قد لاتكون أمنية، ولكن يتم صياغتها وبدوافع أخرى على أنها تمثل قضايا وتهديدات ومعضلات أمنية، وذلك من أجل الإعتماد على سياسات إستثنائية وغير ديمقراطية في الدول وخارجها الإقليمي. وفي هذا السبيل يتم إعتماد الخطاب الذي يوصل النخبة السياسية إلى مرحلة يخولها للإمساك بزمام الأمور. والخطاب ليس مجرد خُطب، وإنما توضيف، وتوصيف، وتأطير نحو إقناع الجماهير بوجود مجال تجب أمننته، وتمثل إستجابة الجماهير نجاح الجزء الأكبر في العملية.

الطائفة الشيعية في الشرق الأوسط غيرمهددة في دينها، ولكن سياسات الإعتماد على المتغير الطائفي وتوظيفه في التمثيلات الأمنية رائج وفَعال في المنطقة. وهي تتطور وتتوسع في ظل وجود بيئة حاضنة ومحفزة لنشؤها وإستمرارها، والتي تتمثل أبرز سماتها، في غياب المعايير الديمقراطية، و تزامن الشرعية الطائفية مع فشل الدولة، وجود دولة (تعديلية) في المنطقة، بالإضافة إلى إتسام المنطقة بسمات مركبٍ أقليمي يغلب عليه الطابع الشيعي حتى الآن. إن دوام وإستمرار تلك البيئة والمحفزات سيُديم الأمننة الطائفية والعكس صحيح، حيث انه ومع إنتفاء تلك المحفزات أو ضعفها ستضعف أو ستتلاشى الأمننة الطائفية أو يقل إعتماد الساسة والعامة، وبالتالي العلاقات الدولية عليها.

إن ما يعطي مفهوم الطائفة بعداً سياسياً هو توضيفها كمستند أمني، وإعتبارها مهددة. وما يعطي مفهوم الطائفة بعداً إقليمياً عابراً لحدود الدولة الواحدة هو إعتبار الطائفية متغيراً سامياً ومهيمناً على الإعتبارات السياسية، وفي هذا السياق تناقض براغماتي يتطلب إتخاذ الدول سياسات إستثنائية للتعامل مع القضية، وهو ما يتم إجرائه في المنطقة. وبما أن البحث درس المحفزات التي تشجع الطائفي المؤمنَنة فإن من المفروض ضعف السياسات الطائفية مع ضعف المحفزات، أو إنتهائها.

[57]) May Darwich and Tamirac Fakoury, Casting the Other as an existential threat, Op.Cit, p 713.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المصادر

اللغة العربية

الكتب

1- بدر الإبراهيم و محمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
2- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة د. مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2012.
3- عادل زقاغ، المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 3, العدد 5، 2011.
4- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 160، السنة 41، القاهرة، 2005.
5- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 169، 2012، أبوظبي.
6- عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.
7- محمد حمشي، الطائفية أداة للسياسة الخارجية مقاربة من منظورحقل العلاقات الدولية مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 160، السنة 41، القاهرة، 2005.

الكتب الإنجليزية

الكتب

1- Barry Buzan and Lene Hansen ed, International Security: Widening Security, Sage Publications, 2007.
2- Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of International Security Studies, Cambridge university press, 2009.
3- Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers The Structure of international Security, Cambridge University Press, 2003.
4- Barry Buzan, People, State, and Fear The National Security problem in International Relations, Wheatsheaf Book limited British library Cataloguing, 1983.
5- Barry Buzan, People, State, Fear The National Security Problem in International Relations, Wheastsheaf Book limited British Library Cataloguing,1983.
6- Fanar Haddad. Understanding Sectarianism Sunni-Shia a Relations in the Modern Arab World, Oxford, Oxford University Press, 2020.
7- Fredrecic Wehrey, Beyond Sunni and Shia The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East, Oxford University Press, 2017.
8- Lawrence G. Potter (Ed), Sectarian Politics in the Persian Gulf, Oxford University Press, 2014.
9- Nader Hashemi and Danny Postel (Ed), Sectarianization Mapping the New Politics of the Middle East, Oxford University Press, 2017.
10- Paul D. Williams, Security Studies An Introduction, Second edition, Routledge, New York, 2013.
11- Renad Mansour and Thanassis Cambanis, Ed, Iraq 20 years on Insider reflections on the war and its aftermath, A Research Paper, CHATHAM HOUSE, London, 2023.
12- Therry Balzacq, Ed, Securitization Theory How security problems emerge and dissolve, Routledge, New York, 2011.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

13- Ussama Makdisi, The Culture of Sectarianism Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanan, University of California Press, 2000.

المصادر الأليكترونية

1- May Darwich and Tamirac Fakoury, Casting the Other as an existential threat, Global Discourse 6:4, Routledge, 2017. http://dx.doi.org/10.1080/23269995.2016.1259231.
2- Barry Buzan, New patterns of global security in the twenty- first century, International Affairs, Volume 67, Issue 3, 1991. http://www.jstor.org/stable/26211945.
3- David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, World Politics, The International System, Vol. 14 ,No. 1, 1961. http://www.jstor.org/stable/2009557
4- Dr. Munir Abu Rahma and Asia Qurari, Irans Position as a Revisionist Force in the New Balance of Power in the Middle East, International Institution for Iranian Studies. www.Rasanah-iis.org.
5- Michael C. Williams, Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, Volume, 47, Issue 4, 2003. https: //doi.org/10.1046/j.0020-8833.2003.00277.x.J
6- Raffaella A. Del Sarto, Sectarian securitization in the Middle East and case of Israel, International affairs, CHATHAM HOUSE, Volume 97, Issue 3, May 2021. https://doi.org/10.1093/ia/iiab011
7- Stephen M. Walt, The Renaissance of Security Studies, International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2. https://www.jstor.org/stable/2600471.
8- Ted Cruz, How US can stop ISIS, CNN.com, September 10, 2014 http;//www.cnn.com/2014/09/10/opinion/ted-cruz-how-us-can-stop-isis/.
9- Thiery Balzacq, The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context, European Journal of International Relations, SAGE Publications.2024 http://www.sagepublications.com

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.10
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)